التنافس الدولي وتأثيره على العلاقات العربية الأفريقية: (٢٠١٠ـ ٢٠١٧)

"The Impact of International competition on Arab-African relations (2010-2017)"

الأستاذة: شريفة فاضل محمد مصطفى[١♣]

خطة الدراسة

تعد كل من المنطقة العربية، والقارة الأفريقية مركزي جذب للقوى العالمية والإقليمية المحيطة بتلك الدول، وذلك لما يتمتعا به من موارد وقدرات وثروات اقتصادية. لذا تحاول الدول الكبرى والعظمي اتباع سياسات عديدة مثل سياسة فرق تسد وسياسة شد الأطراف وسياسة الإدارة بالأزمات؛ بهدف منع قيام وحدة بين تلك الدول والعمل على وجود توتر دائم في علاقاتها ببعضها البعض، وذلك بالرغم مما لديها من عوامل ومقومات مشتركة للاتفاق والوحدة. كما تهدف القوى العظمى والإقليمية إلى بقاء تلك الدول في حالة من الضعف، واستمرار حاجة تلك الدول سواء العربية أو الأفريقية إلى تلك القوى العظمى والإقليمية.

وهنا تبرز إشكالية الدراسة في: ما هو تأثير وانعكاس التنافس الدولي على العلاقات العربية الأفريقية؟ وهذه الإشكالية تبرز دور القوى الدولية، ووسائلها الحديثة للبقاء على عدم وحدة تلك الدول، بل وإثارة الأزمات لها. وتبرز عدة تساؤلات وهي: ما هي عوامل الوحدة المشتركة بين الدول العربية والأفريقية؟ ما هي استراتيجيات وأدوات القوى العظمى لإدارة تلك العلاقات؟ كيف يمكن للدول العربية والأفريقية مقاومة هذا التدخل الدولي؟ هل يمكن وضع استراتيجية للتعاون بين الدول العربية والأفريقية؟

وتستخدم الدراسة منهج المصلحة القومية(٢): وهذا المنهج يعتبر أن الهدف الأساسي للدول العظمى هو تحقيق مصلحتها القومية. وهو يقوم بتحديد وتوضيح الأهداف الحقيقية لتلك الدول

(♣) أستاذ مساعد ورئيس قسم العلوم السياسية والإدارة العامة بجامعة بورسعيد، مصر.

(٢) د. إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ١٩٩١، ص ٢٢.

بدون أي تبريرات مفتعلة أو غير حقيقية. كما يوضح جانب الاستمرارية في السياسات الخارجية لهم تجاه الدول العربية والأفريقية.

ويرتبط هذا المنهج بمنهج التحليل في إطار سياسات القوى حيث أن علاقات الدول تتحدد بناءً على فكرتي المصلحة Interest والقوة Power، ذلك أن صراع الإرادات الدولية ليس إلا لزيادة قوة الدولة واستغلالها بالكيفية التي تمليها مصلحتها بغض النظر عن التأثيرات التي تتركها في مصالح الدول الأخرى.

ويبدأ المدى الزمنى للدراسة من ١٠ أكتوبر ٢٠١٠ تاريخ انعقاد القمة العربية الأفريقية الثانية في مدينة سرت الليبية والتي عقدت لبحث ضرورات واستراتيجيات احياء التعاون العربي الافريقي، وحتى ديسمبر ٢٠١٧ وقت إعداد تلك الدراسة، ومن الملاحظ أن تلك الفترة تتوافق مع ما يطلق عليه بفترة ثورات الربيع العربي، وهي من أكثر الفترات التي تدخلت فيها الدول الكبرى والمتنافسة في الدول العربية والأفريقية.

وبناء عليه تم تقسم الدراسة إلى ثلاثة مباحث كالتالي:

المبحث الأول: مفهوم التنافس الدولي وأثره على البيئة الدولية.

المبحث الثاني: سياسات واستراتيجيات القوى العظمى لإدارة العلاقات العربية الأفريقية.

المبحث الثالث: وضع نموذج مستقبلي للعلاقة بين الدول العربية والأفريقية.

Abstract:

The Arab region and the African continent are a magnet for the global and regional powers surrounding these countries because of their resources, capabilities and economic resources. The great Powers are trying to follow a policy of division and management by crisis so that they can't consolidate their relations or unite in any form, although their common factors and elements of agreement and unity.

The great and regional powers aim to keep these countries in a state of weakness .

The study aims to develop a future model of the relationship between Arab and African countries.

The problem of the study: What is the impact and reflection of international competition on Arab-African relations?

This problem highlights the role of international powers and their modern means of maintaining the divisibility of those States .

Several questions arise: What are the common factors between Arab and African countries? What are the great powers' tools to manage these relationships? How can Arab and African countries resist this international intervention ؟

The study uses National Interest approach.

The period of study: 10th October 2010 Sert Summit until December 2017 at the time of the preparation of this study. As that period, which was called the Arab Spring revolutions, was one of the most opportunities entered by the superpowers in the Arab and African countries .

Key words: International Competition – Management by Crisis- common factors – chances- challenges.

المبحث الأول

مفهوم التنافس الدولي وأثره على البيئة الدولية

أولاً: مفهوم التنافس الدولي:

١) المفهوم اللغوي للتنافس:

مصطلح تنافسCompete باللغة العربية تعنى تبار، وتزاحم، والمنافسة هي نزعة فطرية تدعو إلى بذل الجهد في سبيل التفوق. أو سباق بين الأفراد والجماعات، والأمم، وما إلى ذلك من أجل بقعه جغرافية، أو مكاناً أو موقعاً للموارد أو لقب معين أو سلطه، وتنشأ المنافسة بين اثنين أو أكثر من الأطراف يباشرون السعي من أجل هدف التفوق ليفوز طرف على آخر.

وتحمل كلمة المنافسة من جانب آخر معنى مستوحى من الشيء ذو القيمة النفيسة، الذي يدفع أطرافاً (أفراداً أو جماعات) للتسابق والتزاحم بهدف بلوغ هذه القيمة، وكما ورد ذكر ذلك في القرآن الكريم في الآية ٢٦ من سورة المطففين في قول الله تعالى مخاطبا عباده يحثهم على بذل الجهد والتسابق النبيل لنيل الجزاء الحسن: "خِتَامُهُ مِسْكٌ وَفِي ذَلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ"، فالتسابق في الخيرات هو منبع النفع ومصدر التقدم في المجتمع حسب المعنى القرآني للتنافس.

وهكذا فإن تنافس كفعل تعني تسابقا، ورغب كل منهما في الفوز، وتباريا، ويقال نافس بعضُهم بعضًا ، تسابقوا وتباروا فيها دون أن يَضرّ أحدهم بالآخر(١).

وكلمة دولي مأخوذة من ارتباط هذا التنافس بوحدات سياسية تسمى الدول، والتي نشأت بعد عقد معاهدة وستفاليا عام ١٦٤٨م.

٢) المفهوم الاصطلاحي للتنافس الدولي:

يعتبر التنافس الدولي هو صورة من صور الصراع السياسي إلا أنه يقع تحت مسمى الصراع غير العنيف، فالصراع السياسي قد يتخذ صورة صراع عنيف، ويقصد به الحرب أو الصراع المسلح الذي تلجأ فيه الدول إلى العنف والقتال دفاعا عن مصالحها الحيوية، وقد يخذ صورة صراع غير عنيف، وهذا يشمل كافة أشكال الصراع الأخرى بخلاف الحرب، أو ما يعرف عادة بوسائل التنافس السلمي كالديبلوماسية بصورها المختلفة، وإجراءات القسر الدولية الأخرى باستثناء الاستخدام الفعلي للعنف أو القوة المسلحة(٢).

وعلى ذلك يمكن تعريف التنافس الدولي على أنه: وضع وحالة تجمع بين طرفين دوليين أو أكثر يقرران خوض التنافس، وفق حسابات عقلانية، مركزين جهودهم وإمكانياتهم نحو تحقيق فوائد

---

(1) https://www.almaany.com/ar/dict/ar- ar/%d8%aa%d9%86%d8%a7%d9%81%d8%b3/

(٢) د. ممدوح محمود مصطفي منصور، سياسات التحالف الدولي، دراسة في أصول نظرية التحالف ودور الأحلاف في توازن القوى واستقرار الأنساق الدولية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٧، ص. ٣٩.

ومصالح توفرها بيئة معينة في النظام الدولي، دون اللجوء لاستخدام القوة العسكرية والعنف لتحصيل هذه الفوائد والوصول لهذه الأهداف(١).

ثانيا: التنافس وعلاقته بهيكل النظام الدولي:

يرى البعض أن العلاقات الدولية تتشكل وفقا لتفاعل قدرات الدول المختلفة. كما تتسم البيئة الدولية بالفوضوية والصراع في فترات كثيرة(٢).

لذا وصفها هوبز بأنها تشبه حالة الطبيعة حيث حرب الكل ضد الكل. وذكر في كتابه التنين: "أن العداء في البيئة الدولية إنما يرتد إلى تعارض مصالح الدول(٣).

وقد وضع Glaser نظرية للصراع والتعاون، تركز على ثلاثة أنواع من العوامل التي تشكل الاستراتيجيات الأمنية للدول وهي: دوافع الدولة، وقدراتها المادية، والمعلومات التي لديها حول قدرات ونوايا الآخرين. ومن بين هذه المتغيرات، وضعت النظرية العقلانية التي تستنتج الظروف التي تسعى الدول بموجبها إلى التعاون أو التنافس(٤).

وفى ظل النظام الاستعماري التقليدي نلاحظ سيادة نمط الاستغلال حيث تنافست الدول والإمبراطوريات العظمى في استغلال الدول التي استعمرتها، في وقت تميز فيه الهيكل الدولي بالتعددية القطبية، فعقب نشأة الدولة القومية في القرن السابع عشر وتحديداً عقب عقد معاهدة "وستفاليا" عام ١٦٤٨م، سيطر على الهيكل الدولي خمسة أقطاب عظمى تتمثل في بريطانيا وفرنسا وروسيا وبروسيا وإمبراطورية النمسا والمجر حتى قيام الحرب العالمية الأولى، عرف النظام الدولي بأنه متعدد الأقطاب Multipolar System(٥).

---

(١) مدي محمد نذير، ظاهرة التنافس الدولي في العلاقات الدولية، المركز الديمقراطي العربي، http://democraticac.de/?p=1775

(2) Conway W. Henderson, "International Relations: Conflict and cooperation at the turn of the 21st century, The McGraw-Hill companies, Inc., Printed in Singapore, 1998, P. 21.

(٣) د. ممدوح محمود مصطفي منصور، مرجع سابق، ص. ١٧.

(4) Charles L. Glaser, Rational Theory of International Relations: The Logic of Competition and Cooperation, foreign affairs, November/December 2010, https://www.foreignaffairs.com/reviews/capsule-review/2010-11-01/rational-theory-international-relations-logic-competition-and

(5) David Held, "Democracy and the Global Order: From the Modern State to Cosmopolitan Governance", Polity Press, London, 1995, P.p.77-78.

وكانت معظم الأقطاب العظمى تتركز في أوروبا لأن معظمها كانت دول مستقلة، بينما باقي دول العالم كانت مقسمة إلى مستعمرات تخص واحدة أو أكثر من الإمبراطوريات الأوروبية(١).

ولذلك كانت تلجأ هذه الدول العظمى إلى العنف أو الحرب كأداة نهائية لحسم المنازعات الدولية أو إلى عقد محالفات تحقق بها توازن القوى. وظل مبدأ التوازن الأوروبي موجهاً للسياسات الأوروبية منذ عقد معاهدة "وستفاليا" عام ١٦٤٨م (٢).

وهكذا كانت علاقة الدولة العظمى بالصغرى علاقة استعمارية استغلالية. فالدول الصغرى كانت تُستَغَل إما للسكن إذا كانت مناطق خالية السكان. أو تُستَغَل للحصول على مواردها إذا كانت آهلة بالسكان(٣).

وفي فترة الحرب الباردة، وسيادة هيكل ثنائي القطبية، تنافس كل من القطبين لزيادة قوته واستقطاب أكبر قدر ممكن من الدول التابعة، في حين سعت الدول الصغرى والمستعمَرَة آنذاك إلى المطالبة باستقلالها، خاصة بعد تدهور قوة فرنسا ثم بريطانيا التي كانت تملك معظم المستعمرات، وسعت الدول الصغرى إلى الارتباط بأحد القطبين العظميين؛ لمساندتها في الحصول على الاستقلال أو للحصول على مساعدات تستخدمها في التنمية وإعادة البناء، وبدأ كل طرف من أطراف قمتي النظام العالمي يسعى ويتنافس مع الآخر لترسيخ قيادته وزعامته العالمية؛ ليحقق التفوق على الطرف الآخر، مع تجنب المواجهة النووية المباشرة، وتحول الصراع بينهما إلى ما يسمى "الحرب بالوكالة"، وتركزت أدوات الصراع بين الطرفين في أداتين رئيسيتين هما: الأداة الاقتصادية، والأداة العسكرية(٤).

وعقب سقوط الاتحاد السوفيتي أصبحت الساحة الدولية مهيأة لتنفيذ الولايات المتحدة لاستراتيجية الهيمنة، مما جعل البعض يرى أننا نعيش "اللحظة الأمريكية". وهذه اللحظة الأمريكية

---

(1) Gabriel A. Almond& G. Bingham Powell, JR., Comparative Politics Today: A World View, Library of Congress, U.S.A., 3ed ed., 1984, P.14.

(٢) د. ممدوح محمود مصطفى منصور، مرجع سابق، ص ١٦ . وانظر أيضاً:

Alexander Clackson, Conflict and Cooperation in International Relations, Feb 1 2011, 32484 views, http://www.e-ir.info/2011/02/01/conflict-and-cooperation-in-international-relations/

(٣) شريفة فاضل محمد بلاط، أنماط العلاقة بين الدول الكبرى والدول الصغرى مع التطبيق على نموذج أزمة لوكيربى، رسالة ماجستير، مكتبة كلية التجارة جامعة بورسعيد، ٢٠٠٣، ص. ٥٠.

(٤) أمين هويدي، "إدارة الأزمات في ظل النظام العالمي المراوغ"، السياسة الدولية، القاهرة، عدد١١٣، أبريل١٩٩٣، ص١٧٧ –١٨٠، ص ١٧٧.

تتطلب ضرورة التكيف مع زعامة وقيادة الولايات المتحدة للنظام العالمي الجديد، والاستجابة لمطالبها، واحترام إرادتها(١).

إلا أنه بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م في الولايات المتحدة الأمريكية تغيرت البيئة الدولية، وظهر التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب، إلا أن ذلك لم يمنع من ظهور وبروز منافسين للولايات المتحدة مثل الصين، ثم بدأت تستعيد روسيا لعناصر قوتها وبروزها في البيئة الدولية، خاصة بعد بروز الأزمة السورية.

ومثلت فترة الربيع العربي فترة ضعف بالنسبة للنظام العربي، وفترة مناسبة لكل من القوى الدولية كالولايات المتحدة وروسيا، والقوى الإقليمية كإيران وتركيا وإسرائيل للتدخل في شئون المنطقة العربية، ولعب أدوار ما كانت تستطيع لعبها في ظروف أخرى، بالإضافة إلى محاولة تلك القوى تدعيم نفوذها في دول القارة الأفريقية وذلك للتحكم في الأمن القومي العربي، والضغط على الدول العربية للقبول بمواقف ما كانت لتقبلها في ظروف الاستقرار السياسي، كما عملت بعض القوى الدولية والإقليمية على زيادة الفرقة بين الدول العربية والأفريقية، كتدخل إسرائيل في أزمة مياه النيل، وتدخل تركيا في جزيرة سواكن السودانية، والإضرار بالعلاقات المصرية الإثيوبية أو العلاقات المصرية السودانية.

□

(١) د. عبد الخالق عبد الله، النظام العالمي الجديد .. الحقائق والأوهام، السياسة الدولية، القاهرة، عدد ١٢٤، أبريل ١٩٩٦، ص ٣٦–٥٩، ص ٤٢. وانظر أيضاً:

Norrin M. Ripsman, T.V. Paul, Globalization and the National Security State, Foreign affairs, November/December 2010 Issue, https://www.foreignaffairs.com/reviews/capsule-review/2010-11-01/globalization-and-national-security-state

المبحث الثاني

سياسات واستراتيجيات القوى العظمى لإدارة العلاقات العربية الأفريقية

أولاً: سياسات الدول الكبرى تجاه المنطقة العربية والأفريقية:

١) سياسة فرق تسد:

ويعني تفريق قوة الخصم الكبيرة إلى أقسام متفرقة لتصبح أقل قوة وهي غير متحدة مع بعضها البعض مما يسهل التعامل معها، كذلك يتطرق المصطلح للقوى المتفرقة التي لم يسبق أن اتحدت والتي يراد منعها من الاتحاد وتشكيل قوة كبيرة يصعب التعامل معها. أي تفريق قوة الخصم الكبيرة إلى أقسام متفرقة لتصبح أقل قوة وهي غير متحدة مع بعضها البعض مما يسهل التعامل معها، وهذا ما يتم مع الدول العربية والأفريقية عن طريق تشجيع حركات التمرد والانفصال(١). كما حدث في قضية انفصال جنوب السودان بقيادة سيلفاكير، والذي كان يتلقى دعماً وتشجيعاً من إثيوبيا وأوغندا وإريتريا وكينيا، فضلاً عن المساندة الصهيونية والأمريكية، ويظهر ذلك بوضوح في «اتفاق مشاكوس للسلام» الذي تم توقيعه في كينيا في ٢٠ يوليو ٢٠٠٢م بين حكومة الخرطوم والجيش الشعبي لتحرير السودان آنذاك؛ بمساندة أطراف خارجية مع تهميش أي دور عربي.

وينطبق الشيء نفسه على الوضع الداخلي المعقد في الصومال، نتيجة لضعف الحكومة المركزية في مقديشيو، واندلاع الحرب الأهلية بين القبائل الصومالية التي تسعى كل منها للسيطرة على السلطة منذ عام ١٩٩١م، بعد سقوط نظام الرئيس السابق (محمد سياد بري)، وعدم تمكن أي جماعة محلية من فرض سيطرتها الشاملة على البلاد، وهو ما أدى إلى تقطيع أوصال الدولة الصومالية وتمزيقها، ومما أشعل الأوضاع تدخل الأطراف الخارجية، سواء كانت إقليمية أو دولية، مثل: كينيا وإثيوبيا والولايات المتحدة.

٢) سياسة شد الأطراف:

وهي أحد المبادئ التي اتبعتها وتتبعها القوى المعادية للوطن العربي هو «مبدأ شدّ الأطراف»، ويعني أن محاولة إضعاف الجسد العربي يجب أن تأخذ طريقين مختلفين في آن واحد؛ أحدهما يتجه إلى القلب والثاني إلى الأطراف، ويتم إضعاف الأطراف من خلال عملية جذب سياسية محورها إبعاد الأطراف عن مساندة منطقة القلب، ولا بد أن تؤدي هذه العملية في النهاية إلى إضعاف القلب واختلال توازن الجسد السياسي، ومن ثم تسهيل عملية الانهيار(٢). وتلك القوى الأجنبية قادرة

---

(١) هشام الهبيشان ، سياسة فرق تسد (نظره تاريخيه)، الحوار المتمدن، العدد: ٤٣٤٣ – ٢٣/١/ ٢٠١٤، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=397238

(٢) نورا أسامة عبد القادر، مرجع سابق.

على أن تخترق معظم دول الجوار العربية، مثل: المغرب العربي، والقرن الإفريقي، وجنوب شبه الجزيرة العربية.

- كما أن تلك القوى قد أسهمت بشكل بارز في افتعال مشكلة الصحراء الغربية وتصعيدها، والصراع في جنوب السودان، والنزاع اليمني – الإريتري.
- أن الوجود الأجنبي في القارة، متمثلاً في فرنسا والولايات المتحدة وإسرائيل، على سبيل المثال يسبّب مخاطر عدة على الأمن القومي العربي، وهو ما يثير الحساسية والريبة لدى الطرف العربي من نيات بعض الدول الإفريقية. وهذا الوجود يتمثل في كثرة القواعد العسكرية، التركيز على دبلوماسية التجارة بصفتها أداة لاختراق القارة الإفريقية، بالإضافة إلى دعم قادة أفارقة جدد، ورفع شعار إدماج إفريقيا في الاقتصاد العالمي، وقد تم إنشاء وحدة القيادة الأمريكية لقارة إفريقيا "أفريكوم" في الأول من اكتوبر ٢٠٠٧م في عهد الرئيس جورج دبليو بوش، وهي مسئولة عن العمليات العسكرية الأمريكية وعن العلاقات العسكرية مع ٥٣ دولة أفريقية في أفريقيا ما عدا مصر. وكان من أسباب إنشاء تلك الوحدة نمو العلاقات بين الصين والدول الأفريقية، حيث تعتبر الصين المستورد الرئيسي للنفط الأفريقي، كما ساهمت الصين بقوات عديدة في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أنحاء القارة عام ٢٠٠٤م.

وهذا التدخل يؤثر على العلاقات العربية الأفريقية كما يلي:

(أ) تركّز هذه الدول في مناطق إقليمية معينة، وتدعم قادة موالين لها، فالسلوك الأنجلو أمريكي يدعم الأقليات الحاكمة في كل من رواندا وبوروندي وأوغندا، والحرص على إيجاد مناطق نفوذ في منطقة القرن الإفريقي يعرض المصالح العربية للخطر، خصوصاً فيما يتعلق بقضية المياه واستخدامها ورقة ضغط في مواجهة كل من مصر والسودان.

(ب) أن الوجود الأمريكي يرتبط دائماً بالوجود الإسرائيلي، ويوجد الآن تمثيل دبلوماسي رفيع المستوى لإسرائيل في نحو ٤٨ دولة إفريقية، كما تسعى إسرائيل لبناء شبكة من العلاقات في إفريقيا لتحقيق النفوذ والهيمنة في القارة، وذلك عن طريق العديد من الأدوات؛ منها على سبيل المثال:

- إقامة تحالفات مع الدول والجماعات الأثنية والدينية المعادية للعرب، خصوصاً في منطقة حوض نهر النيل، لفتح ثغرة في خطوط الأمن القومي والمائي العربيين.
- تحاول إسرائيل مساعدة الدول الإفريقية في ميادين الاستخبارات والتدريبات العسكرية.

(ج) أن هذه القوى الأجنبية تثير قضايا الفرقة والنزاع بين العرب والأفارقة، ويتضح ذلك جلياً من الموقف الأمريكي والأوروبي من قضية الإسلام السياسي التي يتم وصفها بالإرهاب،

ونظراً لأن هذه الحركات الإسلامية تنتشر في العديد من الدول الإفريقية غير العربية، مثل: كينيا ونيجيريا وجنوب إفريقيا، فإن ثمة محاولات دؤوبة لترويع هذه الدول من محاولات بعض الحكومات والجماعات الإسلامية الموجودة في الدول العربية لاختراقها وزعزعة أمنها.

٣) سياسة الإدارة بالأزمات:

تعتمد الإدارة بالأزمات على صناعة الأزمة بصورة حقيقة أو مفتعلة، ويكون ذلك من خلال التخطيط لخلق الأزمة، واستثمارها، أو استثمار الفرص التي يمكن أن تنتج من أزمة حقيقية، لتحقيق بعض الأهداف التي كان يصعب تحقيقها في الظروف العادية. مثل استغلال الولايات المتحدة الفرص التي نتجت عن ثورات الربيع العربي في كل من تونس ومصر، واستغلت ذلك بالتخطيط للثورة الليبية، والتدخل في المنطقة العربية سواء في مصر أو ليبيا أو سوريا أو اليمن. وكذلك استغلال إسرائيل لأزمة مياه النيل بين مصر وإثيوبيا لإثارة الأزمات بين الطرفين.

ثانياً: أدوات الدول المتنافسة للسيطرة على الدول العربية والأفريقية:

تتعدد أدوات القوى المتنافسة ويمكن تقسيمها إلى:

١) أدوات عسكرية: تتمثل في إقامة قواعد عسكرية، وعمل تدريبات، أو مناورات مشتركة، وتبادل خبرات وخبراء عسكريين، وبيع أسلحة، تدخل عسكري مباشر.

٢) أدوات اقتصادية: تتمثل في تبادل تجاري، ومنح وقروض ومساعدات.

٣) أدوات سياسية: تتمثل في تغيير نظم الحكم بنظم موالية، وتدعيم أطراف معادية للعرب، وخلق أزمات للدول العربية.

٤) أدوات إعلامية: تتمثل في تشوية صورة العربي والأفريقي كل لدى الآخر.

٥) وسنتناول فيما يلي استراتيجية وأدوات كل من القوى الدولية والإقليمية تجاه أفريقيا والدول العربية:

١) استراتيجيات وأدوات القوى الدولية:

أ- الاستراتيجية الأمريكية:

يرى البعض أن أمريكا قد نشأت على كارثتين لا مثيل لهما في التاريخ البشري، وهما: تدمير السكان الأصليين من الهنود الحمر، وتخريب إفريقيا بتجارة العبيد، وعقب الحرب العالمية الثانية قام نظام دولي جديد عبر عنه ونستون تشرشل بأن حكم العالم يجب ألا يكون في متناول الجياع لما يمثله من خطر على الحضارة(١).

---

(١) شريف دلاور، السطو على العالم: التنمية والديمقراطية في قبضة اليمين المتطرف، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٢، ص. ١٣٠.

وإذا كان النمط العام للسياسة الأمريكية تجاه أفريقيا قبل بداية الحرب الباردة يتسم بالعزلة وكف الأيدي عن التدخل في الشئون الداخلية للقارة، إلا أن المتغيرات الدولية التي سارت باتجاه العولمة الأمريكية أدت إلى إعادة توجيه السياسة الأمريكية نحو أفريقيا من خلال التركيز على دبلوماسية التجارة كأداة للاختراق، بالإضافة إلى دعم قادة أفارقة(١).

وتسعى الإدارة الأمريكية إلى تقسيم العالم إلى مناطق اقتصادية تخدم كل منها على حدة أغراض الشركات الأمريكية، كما سعت من خلال مجموعة الثمانية، وصندوق النقد والبنك الدولي ومنظمة التجارة إلى إنشاء منظومة لحكم العالم بشكل غير مباشر أعطيت فيها للنخب السياسية ورجال الأعمال وقادة الرأي في العالم النامي حق المشاركة فيها والاستفادة منها بشرط الدفاع عن الليبرالية بالمفهوم الأمريكي، وطلب من أكثر من مائة دولة من دول العالم الثالث فتح أسواقها أمام الشركات المتعددة الجنسيات والابتعاد عن السياسات المساندة للقطاع الوطني تحت شعار حرية التجارة، ويسعي النظام الأمريكي إلى احتكار المستقبل لصالح منظومة "الشركات الأمريكية: في حرية دخول الأسواق واستغلال الموارد واحتكار التكنولوجيا والاستثمار والإنتاج العالمي"(٢).

وتعمل الولايات المتحدة الأمريكية بجهد متواصل غير منقطع من أجل بسط نفوذها على كل مناطق العالم التي تحتوى على الموارد الطبيعية المهمة، ومصادر الطاقة وبالأخص البترول (وفقاً لنظرية الجغرافيا الحيوية، تكمن الرؤية الكلية للاستراتيجية الأمريكية القائمة على نظرية الجغرافيا الحيوية، عدم الالتزام بحدود معينة، فالحدود وفقاً لهذه النظرية مفتوحة، حيث أن الولايات المتحدة ترى أن حدودها وفق هذه النظرية هي حدود مصالحها الحيوية التي تتمثل في الموارد والثروات الحيوية بكل أنواعها في أي مكان)، وهذا يتفق مع رؤية برجنسكي أنه مع نمو قوة الصين وتنافس قوى أخرى كالهند والبرازيل مثلا حول الموارد، والأمن والمزايا الاقتصادية فإن إمكانيات سوء التقدير والصراع تتزايد، وبناء على هذا فإن الولايات المتحدة يجب أن تعمل على صياغة أساس جيوبوليتيكي أوسع لتعاون بناء في الساحة الدولية في الوقت الذي تستجيب فيه للآمال المتصاعدة لسكان العالم القلقين بشكل متزايد(٣).

---

(١) د. حمدي عبد الرحمن، السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا من العزلة إلى الشراكة، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، عدد ١٤٤، أبريل ٢٠٠١، ص. ص. ١٩٢- ١٩٨، ص. ١٩٣.

(٢) شريف دلاور، مرجع سابق، ص١٥١.

(٣) د. السيد أمين شلبي، الجدل حول مستقبل القوة الأمريكية في الفكر الاستراتيجي الأمريكي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٤، ص.١٨.

لذا توظف الولايات المتحدة الأمريكية سياستها الخارجية والداخلية لتحقيق هذا الهدف القومي، وعليه فإن مجمل التحولات في الاستراتيجية الأمريكية تجاه القارة الأفريقية هي جزء من استراتيجية أمريكية سياسية وعسكرية شاملة تعمل على وضع كل مقدرات القارة الأفريقية من موارد طبيعية وبشرية وبالأخص البترول (استراتيجية الطاقة القومية الأمريكية American National Energy Policy- أو ما يعرف بتقرير ديك شينى Cheney Report الذى يشير فيه إلى ضرورة إنشاء قواعد عسكرية في جميع مناطق النفط في العالم من كازخستان الى أنغولا لضمان أمن الطاقة الأمريكي) تحت تصرفها إسوة بمناطق العالم الأخرى، عبر إتباع استراتيجية تعمل على إقصاء القوة الأخرى المنافسة لها (الصين، الاتحاد الأوربي، الهند، البرازيل)، وتطويع المجتمعات والدول الأفريقية بصورة تخدم النفوذ والمصالح الأمريكية على المدى الطويل والقصير (الاستراتيجية الأمريكية تجاه أفريقيا جنوب الصحراء ١٤ يونيو ٢٠١٢ م)(١).

ب- الاستراتيجية الصينية:

منذ انتهاء الحرب الباردة وبروز نمط من الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي أصبحت الصين تبدي اهتماماً متزايداً بدعم اقتصادها، وحل مشاكلها الإقليمية، والانفتاح في المجالين الدبلوماسي والاقتصادي على العالم العربي لخدمة سياساتها الجديدة، ودعمها في مواجهة التكتلات الاقتصادية العملاقة، إلا أن هذا التوجه الصيني قد نالت منه إسرائيل حظاً وافراً تنامي العلاقات الصينية الإسرائيلية في المجالات الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية؛ الأمر الذي أضعف التحالفات العربية على الصعيد الدولي لصالح القضايا العربية(٢).

أما بالنسبة لأفريقيا فإنها تمثل مجالاً استراتيجياً للصين ولهذا اتخذت الصين العديد من الآليات السياسية والأمنية والاقتصادية لتدعيم نفوذها في أفريقيا، والحفاظ على مصالحها الاقتصادية ولاسيما البترول والمواد الخام، وتنتهج ما يسمي بدبلوماسية النفط والتي تهدف إلى ضمان حصول الصين على وارداتها من البترول(٣).

---

(١) عاصم فتح الرحمن أحمد الحاج، السياسة الأمريكية الجديدة تجاه أفريقيا: "الفرص والتحديات"، بوابة إفريقيا الإخبارية،

Jan 18, 2014،http://afrigatenews.net/node/1569

(٢) سهرة قاسم محمد حسين، الصعود الصيني وتأثيره على الهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة،٢٠١٣، ص. ٨٤.

(٣) صوفي هارمان، ووليام براون، المكانة المتغيرة للقارة الأفريقية في العلاقات الدولية، ترجمة: على الحداد، في: دورية آفاق أفريقية، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، المجلد ١٢، العدد ٤١، ديسمبر ٢٠١٤، ص.ص١٣١- ١٣٦، ص.١٣٤.

وتمثل الصين ثالث أكبر شريك لإفريقيا في الوقت الذي أصبحت فيه إفريقيا مقصدا مهما للاستثمارات الخارجية التي تقوم بها الشركات الصينية. وتحرص الصين على انتهاج مسار مميز في علاقاتها مع افريقيا حيث تقدم نموذجاً مقبولا في بناء التعاون المشترك الذي يعود بالفائدة على كل الاطراف. وتعمل على تعزيز علاقاتها الثنائية بالدول الافريقية وفي مقدمتها جنوب افريقيا وأثيوبيا والسودان ومصر. واهتمام الصين المتزايد بالاستحواذ على الاسواق الافريقية يقابله في حقيقة الأمر اهتماماً جاداً بتعزيز قدرات المنافسة والتصدير لدى الدول الافريقية، وذلك عبر الاهتمام بقطاعات الصناعات الاستخراجية، وتسويق المنتجات الافريقية في السوق الصينية. في حين أن الصادرات الصينية إلى أفريقيا هي في معظمها منتجات تامة الصنع ومنسوجات، فضلاً أيضا عن استثمارات كبيرة في مجالات: الاتصالات السلكية واللاسلكية والنقل، والبنية التحتية، ومصايد الأسماك.

وقد قامت الصين بتشجيع الصادرات الافريقية إلى السوق الصينية وللتصدير إلى مناطق أخرى في العالم عبر إنشاء معرض دائم للسلع الافريقية بمدينة "ييوو" بمقاطعة موك، حيث يقيم فيها اكثر من ألف أفريقي بشكل دائم، وذلك بهدف تشجيع تسويق المنتجات الأفريقية ومساعدة الشركات الأفريقية والتجار للاستفادة من السوق الصينية، وتعزيز تجارة الترانزيت، ورفع سمعة المنتجات الأفريقية في الصين(١).

وأهداف الصين بإفريقيا هي أهدافًا اقتصادية خالصة، غايتها الوصول إلى المواد الأولية والمنتوجات الفلاحية التي تشكو الصين من نقص كبير فيها. ولذلك، فهي تهدف إلى اقتناء المقاولات المستخرجة لهذه الموارد، أو تستخلص رُخصًا لاستغلال الأراضي والغابات، مع العمل على ضمان تغطية تكاليف هذه الموارد، ببيع إفريقيا كميات ضخمة من السلع المصنعة أو السلع الاستهلاكية بأثمان زهيدة للغاية.

ومن الجدير بالذكر أن الصين تتبع في علاقتها مع الدول الأفريقية مبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية وتقدم نفسها دائما على أنها بلد نام للتقرب للدول والشعوب الافريقية؛ لذا عقدت الدول الأفريقية اتفاقيات تعاون اقتصادي مع الصين ودون الارتباط بشروط سياسيه، كما تحرص الصين على الحصول على دعم الدول الإفريقية في المحافل الدولية فيما يتعلق بوضع تايوان وبمسألة حقوق الإنسان في الصين.

وعلى الرغم من أن الاستثمارات التي تمت على سبيل المثال عام ٢٠١٣ غالبها في مجال النفط، إلا أن الصين استغلت حاجة إفريقيا الصارخة إلى البنى التحتية الأساسية، ففتحت لمقاولاتها

---

(١) د. سامي محمد السياغي، د. سامي محمد السياغي، التعاون الاقتصادي والتجاري بين أفريقيا والعالم العربي: "بين تحديات الواقع وفرص بناء المستقبل"، ورقة عمل مقدمة لاجتماع غرف التجارة والصناعة في أفريقيا والعالم العربي، الرباط – المملكة المغربية، ٢٠١٢، ص. ٢٥.

وشركاتها سُبُلًا جديدة في التدويل، من خلال الاستثمار في بناء الطرق وتشييد الموانئ والسدود وشبكات السكك الحديدية والاتصالات والمطارات، ومجال الزراعة(١).

وباتت أهدافًا استراتيجية وجيوسياسية في جزء كبير منها، إذ تتطلع الصين ليس فقط لإثبات أنها القوة الاقتصادية الثانية في العالم، بل تطمح أيضًا إلى أن تكون البديل القادم لشركاء إفريقيا التقليديين، أوروبيين وأميركيين، وحتى شركائها الآخرين في آسيا أو في أميركا اللاتينية(٢).

وأمام تنامي الدور الصيني في أفريقيا، كان من الطبيعي أن تنظر الدول الغربية إلى ذلك بقلق كبير، وهو ما جعلها توجه مجموعة من الانتقادات إلى الصين، منها أن الصين تدعم نظماً تسلطية وقمعية، ولا تربط بين قروضها وضرورة احترام حقوق الإنسان، وأنها استعمار جديد للقارة، وتتهم الصين بأنها مسئولة عن تيسير عمليات الإبادة العرقية في دار فور في السودان، إذ أن ٦٠ ٪ من نفط السودان يصدر إلى الصين وتذهب عوائده لدعم الإرهاب(٣).

ج- الاستراتيجية الأوروبية:

العلاقات الأوروبية-الأفريقية علاقات ذات جذور تاريخية، فإلى جانب المحددات الأساسية التي تتحكم في العلاقات الأوروبية - الأفريقية والمتمثلة أساسا في المحدد التاريخي، والمحدد الجغرافي، والمحدد الثقافي، الذي يربط بين الطرفين نتيجة استمرار التبعية الثقافية للدول الأفريقية لبعض الدول الأوروبية كفرنسا من خلال الرابطة الفرنكوفونية، وقد تطورت العلاقات الأوروبية-الأفريقية إلى مستوى "الشراكة الاستراتيجية" بسبب التحديات الجديدة التي فرضها النظام العالمي الجديد مع بداية الألفية الثالثة، وذلك بإفراز بيئة جديدة يطغى عليها التنافس الاقتصادي الدولي، المتمثل أساسا في التنافس على فتح الأسواق لتصريف المنتجات الصناعية وضمان مصادر الطاقة.

واستجابة لهذه التحديات التي فرضها "النظام العالمي الجديد" على المستوى الدولي، خصوصا في أفريقيا، إذ ازداد التنافس حول ثرواتها بشكل كبير مع بداية الألفية الثالثة بين الولايات المتحدة

---

(١) محمود عراقي، الوجود الصيني في أفريقيا: رؤية تحليلية للعلاقات الصينية- الأفريقية، في: آفاق أفريقية، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، المجلد ١٢، العدد ٤١، ديسمبر ٢٠١٤ ، ص. ص١٣٧- ١٤٤، ص١٣٨.

(٢) أمنية محسن عمر أحمد الزيات، السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا "١٩٩١-٢٠١٥"، المركز الديمقراطي العربي، ١٩ أغسطس ٢٠١٦،

http://democraticac.de/?p=35916

(٣) الحسن الحسناوي، التنافس الدولي في أفريقيا.. الأهداف والوسائل ، ٠١ مايو ٢٠١١،

http://estqlal.com/article.php?id=31728

الأمريكية والقوى الآسيوية، اتجه الاتحاد الأوروبي إلى بلورة إطار جديد ينظم علاقاته مع الدول الإفريقية يضاف إلى سلسلة الإطارات المنظمة لهذه العلاقات، وضمن هذا الإطار عقدت قمتان بين الدول الأوروبية والأفريقية: الأولى في القاهرة سنة ٢٠٠٠م، والثانية في لشبونة عاصمة البرتغال سنة ٢٠٠٧م. وقد صدر عن القمة الأولى إعلان القاهرة الذي تضمن صياغة مستفيضة لمختلف الموضوعات والقضايا الخاصة بالتعاون بين الطرفين الأوروبي والأفريقي، التي ترمي إلى إضفاء بُعد استراتيجي على الشراكة الجديدة بين أفريقيا وأوروبا.

وركزت دول الاتحاد الأوروبي في شراكتها مع الدول الأفريقية على البعد السياسي، وذلك بدعم حقوق الإنسان وتطبيق الديمقراطية وتعزيز سيادة القانون، بحسب الرؤية الأوروبية، لتحقيق مصالحها الاقتصادية في القارة الأفريقية(١).

كما استخدمت بعض الدول الأوروبية القوة العسكرية في دعم بعض الدول ففي ١٤ يناير/كانون الثاني ٢٠١٣ أعلن وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس في تصريح لتبرير الهجوم على مالي حيث قال "لقد كانت المصالح الأساسية بالنسبة لنا ولأوروبا ولأفريقيا على المحك، لذلك كان علينا التحرك بسرعة". وفي ٢٨ نوفمبر ٢٠١٣م أعلنت فرنسا تدخلها عسكرياً في أفريقيا الوسطى بعد تدخلها في مالي، وقال وزير الدفاع الفرنسي جان ايف لودريان أن هدف نشر القوة العسكرية هو إرساء الأمن من خلال دعم قوة إفريقية.

لا شك أن هناك مصالح استراتيجية واقتصادية هائلة لفرنسا في إفريقيا، ولعل على رأس تلك المصالح الفرنسية مسألة الوصول إلى اليورانيوم في الصحراء الأفريقية. إذ تعتمد فرنسا في تلبية نحو ٧٥٪ من احتياجاتها من الكهرباء على الطاقة النووية. ويشير بعض المراقبون إلى أن شركة أريفا الفرنسية (Areva) ظلت على مدى القرون الأربعة الماضية تهيمن على حقوق استغلال اليورانيوم في النيجر إلى أن قامت حكومة النيجر بمنح تراخيص للتنقيب لشركات هندية وصينية وأميركية وكندية وأسترالية. وأصبح الخوف الفرنسي من النفوذ الصيني وغيره هو المحرك لتحرك فرنسا(٢).

د- الاستراتيجية الروسية:

مثلت مبيعات الأسلحة الروسية أهم الأدوات التي دعمت بها روسيا علاقاتها مع الدول الأفريقية، فقد باعت روسيا أسلحة إلي مالي عام ٢٠١٢م بموجب عقد بلغ تكلفته الإجمالية حوالي ١٢مليون دولار، ويتم بمقتضاه تسليم مالي بنادق ومدافع رشاشة وذخائر، ولعل ما قاله فلاديمير بوتين في بداية تدخله في الأزمة السورية "أن هذه الحرب ستكلف روسيا أموالاً باهظة إلا أنها فيما

---

(١) الحسن الحسناوي، مرجع سابق.

(٢) أطماع فرنسا في إفريقيا تعود من جديد، ٢٩ نوفمبر ٢٠١٣،

https://www.noonpost.org/content/1106

بعد ستعود بالنفع علي روسيا وخاصة في مجال صادرات السلاح، حيث سينتعش سوق السلاح الروسي إلي معظم دول العالم".

وتشير بعض التقارير الصادرة عن وكالة سبونتيك الروسية للمعلومات'' أنه في عام ٢٠١٣م ازداد الرواج الكبير للأسلحة الروسية في أفريقيا، حيث وقعت أنغولا علي عقد بقيمة تتجاوز المليار دولار للتزود بمعدات منها مقاتلات سوخوي، ووقعت كل من روسيا وناميبيا عقداً تحصل بمقتضاه ناميبيا من روسيا علي صواريخ مضادة للدبابات وقذائف الهاون وذخيرة، وعقداً آخر وقعته روسيا مع غانا لتسليم غانا مروحيات ومقاتلات سوخوي بلغت كلفتها الإجمالية ٦٦ مليون دولار.

كما تم التوقيع علي اتفاقية بين مصر وموسكو في عام ٢٠١٣م لتحديث نظام الدفاع الجوي المصري، وفي عام ٢٠١٦م قامت مصر بشراء حاملات الطائرات الفرنسية المسترال (جمال عبد الناصر– أنور السادات) وتزويدهما بطائرات التمساح الروسية، وتوقيع عقود مع الجزائر وتونس علي شراء بعض المقاتلات من طراز سوخوي ٣٠ . وفي الفترة من ١٥ حتى ٢٦ أكتوبر ٢٠١٧تم عمل مناورات عسكرية بين مصر وروسيا.

ولم يقتصر الحضور الروسي في أفريقيا علي المجالات العسكرية والاقتصادية فقط بل اتسع ليشمل المجال الفكري والثقافي حيث أصبح لروسيا ٤٠ سفارة ومقر دبلوماسي وبعثات تجارية في الدول الأفريقية، ولقد ازدادت العلاقات الدبلوماسية بين روسيا ودول أفريقيا وبدأت تشهد زيارات رسمية من قبل عدد من المسؤولين الروس إلي أفريقيا، وبدأت روسيا في إنشاء العديد من المراكز الثقافية الفكرية الروسية من جديد في الدول الأفريقية، وأرسلت نخبة من مثقفيها من أجل تدريس وتعليم اللغة الروسية في دول أفريقيا، وهذا وتوفر روسيا سنوياً العديد من المنح التعليمية إلي بعض البلدان النامية ومنها الدول الأفريقية من أجل الدراسة في روسيا، وهذا تزداد القوة الناعمة الروسية في التأثير علي العلاقات الروسية الأفريقية، وتعتبر دول شمال أفريقيا ومنها مصر وليبيا والجزائر من حلفاء موسكو.

كما ازداد النشاط التجاري بين روسيا وبعض الدول وعلي رأسها جنوب أفريقيا، وارتفعت الاستثمارات بين روسيا وجنوب أفريقيا، بالإضافة إلي زيادة الصادرات الروسية لها، وكان الجزء الأكبر منها خاص بالمواد الغذائية والمواد الخام الزراعية والمنتجات الكيميائية بينما تستورد روسيا من جنوب أفريقيا المعادن، وتسعي روسيا إلي تعويض العقوبات المفروضة علي روسيا من خلال التعاون مع عدد من الدول منها جنوب أفريقيا في مجالات التصدير والاستيراد بالإضافة إلي توقيع عقود مع بعض الشركات الروسية العالمة في مجال الطاقة النووية السلمية لإنتاج الطاقة النووية في جنوب أفريقيا(١).

---

(١) حسني عماد حسني العوضي، روسيا وإعادة اكتشاف أفريقيا من جديد: سيناريوهات "التعاون والمصالح والمخاطر"، المركز الديمقراطي العربي، ٣ فبراير ٢٠١٧،

http://democraticac.de/?p=43279

٢) استراتيجيات وأدوات القوى الإقليمية:

أ- الاستراتيجية الإسرائيلية:

تمثل أفريقيا أهمية عظمى بالنسبة لإسرائيل للأسباب التالية:

١- تمثّل إفريقيا البداية التي من خلالها تستطيع إسرائيل إقامة دولة إسرائيل الكبرى؛ وذلك لوجود منابع النيل فيها الذي يمثّل حلم إسرائيل.

٢- تحتاج إسرائيل للاعتراف بها كدولة من قبل الدول الإفريقية لكسب الشرعية السياسية والقانونية.

٣- تهدف إسرائيل إلى عزل الدول العربية وتطويقها؛ إذ ترى أنها قد طوّقتها بإيران وتركيا من جهة وإفريقيا من جهة أخرى.

٤- الحيلولة دون قيام تكتل (عربي – إفريقي) ضد إسرائيلي.

٥- تمثل أفريقيا سوقاً ضخمة تساعد على زيادة الصادرات الإسرائيلية لأفريقيا، وفتح الأسواق الأفريقية للمنتجات الإسرائيلية، ومن ثم منافسة المنتجات العربية في الأسواق الأفريقية المختلفة، كما تخلق القارة الأفريقية فرصا عديدة لزيادة الاستثمارات الإسرائيلية التي توفر فرص عمل للشباب الأفريقي، ومن ثم تستطيع التغلغل داخل المجتمع الأفريقي، وفرض سيطرتها على القوة العاملة(١).

وتقع إثيوبيا في مقدمة اهتمامات الاستراتيجية الإسرائيلية في أفريقياً؛ حيث لعبت العوامل الجيو- استراتيجية دوراً محورياً في علاقة إثيوبيا بإسرائيل، حيث تعد إثيوبيا أهم دولة في منطقة القرن الأفريقي، ودولة منبع رئيسية في حوض النيل. وقد جعلت هذه الأبعاد الجيو- استراتيجية العلاقات الإثيوبية الإسرائيلية ذات صبغة عسكرية وأمنية بالأساس، مع إمكانية توظيفها في الوقت المناسب في تهديد الأمن القومي العربي، ولا سيما الأمن القومي لدولتي وادي النيل(٢).

لذا تحاول إسرائيل دائما استغلال وتعميق الخلافات العربية مع بعض الدول الأفريقية، وتهديد أمن الدول العربية المعتمدة على نهر النيل بمحاولة زيادة نفوذها في الدول المتحكمة في مياه النيل من منابعه، لذا تحاول خلق وجود قوي تنفذ منه إلى مجموعة دول حوض النيل، والتي تعتبر عمق استراتيجي للدول العربية وخاصة مصر، وتحقيق وجود عسكري فعال في المنطقة(٣). مع التركيز

---

(١) تميم هاني خلاف، العلاقات الأفرو- إسرائيلية بين الأهداف والمصالح، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، عدد ١٤٤، أبريل ٢٠٠١، ص ص١٩٩- ٢٠٤، ص. ٢٠١.

(٢) د. سامي صبري عبد القوي سيد، العلاقات الإثيوبية- الإسرائيلية وانعكاساتها على الأمن القومي العربي ١٩٦١- ١٩٩٣م، الاستقلال، مركز الاستقلال للدراسات الاستراتيجية والاستشارات، العدد السادس، يناير ٢٠١٧، القاهرة، ص. ص١٣٤- ١٣٨، ص. ١٣٤.

(٣) د. زبيدة محمد عطا، الأطماع الإسرائيلية في أفريقيا والنيل، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، ٢٠١٦، ص. ٢٩.

على إقامة مشروعات زراعية تعتمد على سحب المياه من بحيرة فكتوريا. وهي تستغل في ذلك العداء التاريخي بين إثيوبيا والعرب وإمكاناتها في التأثير في السياسة الأوغندية.

ويلاحظ أنه في حقبة التسعينيات قامت حكومة مصر و إثيوبيا والسودان بدراسة إقامة أكبر مشروع مشترك لإنتاج الطاقة الكهرومائية، واقترحت الدراسات المصرية موقعين لإنشاء السد؛ الموقع الأول في الهضبة الإثيوبية بالقرب من الحدود السودانية، والموقع الأخر في منطقة دال في شمال السودان وأسفرت الدراسة المشتركة عن تحديد الموقع الأول باعتباره الأفضل، وبدأت مجموعة سكوت ويلسون الفرنسية التابعة لهيئة الكهرباء الفرنسية بالتعاون مع شركة استشارية مصرية بتمويل من البنك الإفريقي في دراسة المشروع.

إلا أن المشروع المشترك قد توقف بضغوط إسرائيلية وصينية. وقامت إثيوبيا منفردة بوضع خطة عام ٢٠٠٠ لتنتهي في عام ٢٠٢٠ لإنشاء أربعة سدود بما فيها سد النهضة، ورصدت الحكومة الإثيوبية ١٢ مليار دولار بتمويل صيني إيطالي ومنح من بعض دول الاتحاد الأوروبي وإسرائيل لتوليد كهرباء بمقدار ٥١ مليار ميجا وات في الساعة يوميا. وبالفعل نجحت إثيوبيا في إقامة سدود على بعض الأنهار الفرعية بنفس التمويل بما فيها أموال المنح الإنشائية واتجهت للنيل الأزرق لإقامة سد النهضة(١).

هذا إلى جانب قيام إسرائيل بتشجيع الحركات الانفصالية في جنوب السودان، كما تسعى إلى خلق تيار مناهض للعرب وخاصة في المناطق المطلة على الساحل الشرقي في أفريقيا. ونشر الأسلحة حيث ساهمت إسرائيل في تسليح عدة أنظمة أفريقية، وتعميق أزمات دول من بينها الصومال، والسودان، وإريتريا، وجنوب أفريقيا، وأوغندا، والكاميرون، والكونغو الديمقراطية، وجيشي رواندا وبوروندي، وتعد الصادرات العسكرية الإسرائيلية من الأدوات الأساسية لتنفيذ السياسة الخارجية الإسرائيلية في القارة الأفريقية.

كما تستخدم شركات المرتزقة، والشركات التي تتولى تنفيذ المخططات الإسرائيلية مثل شركة "بول باريل"، وشركة "أباك"، وهما شركتان فرنسيتان مملوكتان لعناصر يهودية، حيث تتبنى إسرائيل سياسة تهدف لإشعال وتصعيد الصراعات في القارة الأفريقية، وذلك بهدف إسقاط أنظمة تسعى للتقارب مع الدول العربية من جانب، وإحكام السيطرة الاقتصادية والسياسية الإسرائيلية على هذه الدول من جانب آخر.

كما تستغل وجود الخبراء الإسرائيليين في المجالات العسكرية والأمنية والاستخباراتية داخل المؤسسات الوطنية للدول الأفريقية، حيث تسعى إلى استغلال الدول الأفريقية للتجسس على مصر

---

(١) د. عادل عامر، الدور الإسرائيلي في أثيوبيا وتأثيرها علي سد النهضة، ١٤ نيسان (أبريل) ٢٠١٥، http://www.diwanalarab.com/spip.php?article41424

والسودان والصومال وجيبوتي ومنطقة البحر الأحمر وشمال أفريقيا، ومن ثم تتواجد مكاتب للموساد الإسرائيلي في العديد من الدول الأفريقية مثل: اريتريا، وأوغندا، وكينيا، وإثيوبيا، والكونجو الديمقراطية، ورواندا، وذلك وفق اتفاقيات مبرمة بين الجانبين(١).

كما كست إسرائيل مطامعها بثوب الإنسانية حيث تدعي أنها تدعم المجتمع المدني والديمقراطي في أفريقيا، وأقامت مراكز طبية في الأماكن الصحراوية في بتسوانا وغيرها من الدول الأفريقية(٢).

وتعددت زيارات رئيس الوزراء الإسرائيلي لأفريقيا، وتركزت تلك الزيارات على أربع دول وقعت على اتفاقية عتيبي المتعلقة بإعادة توزيع حصص مياه النيل، وهي كينيا، وأوغندا ورواندا وإثيوبيا، كما تمت لقاءات مع عدد من القادة الأفارقة مثل: تنزانيا، وزامبيا، وجنوب السودان، ويتعلق بذلك إثارة السودان لأزمة حلايب وشلاتين لتبرير التعاون مع إثيوبيا، وكذلك اطمئنت إثيوبيا إلى الحماية الإسرائيلية والرعاية الأمريكية(٣).

ب- الاستراتيجية الإيرانية:

تسعى إيران في سياستها في أفريقيا عمومًا وشرق أفريقيا على وجه الخصوص، إلى نشر المذهب الشيعي تمهيدًا لتصدير الثورة الإسلامية، كما يفتح التواجد الإيراني في مضيق باب المندب المجال أمام إيران للسيطرة على اثنين من أهم المضايق في العالم، وهما مضيقا باب المندب وهرمز، كما يفسح لها المجال أمام التواجد الفعال في مياه البحر الأحمر، ومن ثم تطويق الأمن القومي العربي – وتحديدًا الخليجي – في المنطقة.

وتسعى إيران إلى التموضع في مكانة إقليمية تتواءم مع إمكانياتها وفقًا لإدراكها الاستراتيجي، لذا تحاول بسط نفوذها على مناطق عدة لا سيما في منطقة القرن الأفريقي، بشكل جعلها تزاحم القوى الدولية والإقليمية على حد سواء. فالتواجد الإيراني في هذه المنطقة يسمح لها بالتواصل مع أتباعها الحوثيين في اليمن، كما يسهل إمداد هذه الجماعات بالأسلحة الإيرانية وفي بعض الأحيان بالأفراد المسلحين.

كما أبدت إيران اهتمامًا كبيرًا بمنطقة شرق أفريقيا، لا سيما القرن الأفريقي، خلال الفترة الأخيرة؛ من أجل المزيد من الانفتاح على دوائر إقليمية لكسب المزيد من التأييد الإقليمي والدولي

---

(١) د. سمر إبراهيم محمد، السياسة الإسرائيلية تجاه أفريقيا: حالة القرن الأفريقي، الجزيرة للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٩، ص. ١٣٦.

(٢) د. زبيدة محمد عطا، مرجع سابق، ص. ٣١.

(٣) د. جمال على زهران، مصر تقول لا وتتجه شرقاً: تحولات السياسة الخارجية المصرية بعد ثورتي ٢٥ يناير، ٣٠ يونيو، مركز الاستقلال للدراسات الاستراتيجية والاستشارات، القاهرة، ٢٠١٧، ص. ٢١١.

لمواقفها الأخيرة، خاصة في ظل العزلة الدولية التي فُرضت عليها قبل توقيع الاتفاق النووي مع الغرب في ٢٠١٥م(١).

وتهدف إيران إلى تدعيم العلاقات الاقتصادية والتجارية مع دول منطقة شرق أفريقيا والقرن الأفريقي. ومن ثم، قامت بإبرام العديد من الاتفاقيات التجارية والصناعية، وإطلاق عدد من المشروعات الاستثمارية في المنطقة لا سيما في كينيا وإريتريا وأوغندا وغيرها.

كذلك فإن الوجود الإيراني، متمثلا في الحوثيين في اليمن، يعني سيطرة مؤجلة شبه كاملة على مضيق باب المندب، الأمر الذي يعني أن تتحول اليمن والدول المطلة على البحر الأحمر لمشاريع تنازع طائفي وسياسي، كي يتمدد النفوذ والدور الإيراني في بعض الدول الأفريقية، خاصة ما يسمى بالحزام الإسلامي الغربي للقارة، والذي يشمل موريتانيا والنيجر ونيجيريا، والذي يهدف في المقام الأول للحفاظ على المصالح الإيرانية، بمفهومها الضيق، فضلا عن التمدد المذهبي الشيعي.

ج- الاستراتيجية التركية:

العلاقات التركية الأفريقية علاقات تاريخية قديمة ترجع إلى زمن الدولة العثمانية، إلا أن العلاقات الحديثة ترجع الي عام ١٩٩٨ عندما أعدت تركيا ما يسمى بـ "خطة الانفتاح على أفريقيا"، وفي عام ٢٠٠٣م أعدت تركيا ما يسمى بـ" استراتيجية تطوير العلاقات الاقتصادية مع الدول الأفريقية"، وفي آذار مارس قام رئيس الوزراء التركي آنذاك رجب طيب أردوغان بزيارة رسمية إلى إفريقيا الجنوبية، وفي عام ٢٠٠٨م حصلت تركيا على عضوية بنك التنمية الأفريقي وصندوق التنمية الأفريقي كما استضافت في أغسطس ٢٠٠٨م "قمة التعاون الأفريقي- التركي".

ويمكن النظر إلى الانخراط التركي المتزايد في القارة الأفريقية بوصفه جزءًا من رؤية تركيا الجديدة لنفسها بأنها دولةٌ مركزيةٌ وفاعلٌ دولي ذو سياسة خارجية معقدة ومتشابكة الأبعاد، في إطار نظرية العمق الاستراتيجي التي تعدّ المحرِّك الأبرز للسياسة التركية منذ عام ٢٠٠٢م، التي تقوم فلسفتها الرئيسية على أنّ تركيا دولة متعددّة الأحواض القارية؛ مما يمنحها عمقًا استراتيجيًّا في القارة الأفريقية.

وقدمت تركيا مساعدات عديدة لدول صحراء أفريقيا، بلغت ٧٨٢,٧ مليون دولار في ٢٠١٣م، وقدمت تركيا حوالى ٣,٣ بليون دولار كمنح ومساعدات في عمليات الإغاثة في أفريقيا عام ٢٠١٤م، مما يجعلها ثالث أكبر داعم للإغاثة هناك خلال عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤م.

وجاءت زيارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في فبراير ٢٠١٦م إلى غانا ونيجيريا وغينيا ضمن سياسة تعميق العلاقة الاستراتيجية مع الدول الأفريقية حيث تم توقيع عدة اتفاقيات في

---

(١) أحمد عسكر، السعودية وإيران وتركيا: صراع النفوذ في شرق أفريقيا، ٤/٥/ ٢٠١٧،
https://www.ida2at.com/saudi-arabia-iran-and-turkey-influence-in-east-africa/+&cd=6&hl=ar&ct=clnk&gl=eg

مجالات مختلفة(١). وزادت الصادرات التركية إلى أربعة أضعاف من ٤٠ مليار دولار عام ٢٠٠٢م إلى ١٥٨ مليار دولار في عام ٢٠١٤م، بينما ارتفع إجمالي التجارة بين تركيا وأفريقيا مرتين ونصف ليصل في عام ٢٠١٥م إلى قرابة ١٨ مليار دولار ووصل عام ٢٠١٧م ٦٧ مليار دولار. في ظل اهتمام القطاعات الاقتصادية التركية بالمخزون الاحتياطي للسوق الأفريقية. وعلى ذلك ازدادت الاستثمارات التركية المباشرة في أفريقيا بمقدار ١٠ أضعاف (تراوحت وفقا لبعض المصادر بين ٥ و ٨ بلايين دولار)، وتركزت في المقام الأول في الشركات الصغيرة والمتوسطة (البناء، والصناعة الخفيفة، وإنتاج السلع المنزلية)، مع انخفاض ضغط المنافسة من الشركات الكبيرة من الصين، وقد اضطلع المتعهدون الأتراك حتى نوفمبر ٢٠١٧ بأكثر من ١١٥٠ مشروعًا في أفريقيا تقدر بـ٦,٢ مليار دولار في عموم القارة الأفريقية، كما تسيّر الخطوط الجوية التركية رحلات إلى ٤٨ جهة في ٣١ دولة أفريقية، وأصبحت اسطنبول مركزًا مهمًا ونقطة انطلاق للمسافرين الأفارقة المتجهين إلى العديد من الدول.

أما فيما يتعلق بالمجال الزراعي الذي تتميز به القارة عمومًا فإن تركيا بدأت تصنع المبادرات في هذا المجال حيث استضافت ولاية أنطاليا التركية، الاجتماع الأول لوزراء الزراعة في تركيا وأفريقيا، ومنتدى الأعمال الزراعية، بمشاركة قرابة ٣٠٠ ممثل أفريقي بينهم نحو ٥٠ وزيرًا.

وأعلن الرئيس أردوغان في تأكيده على عمق العلاقة بين تركيا وأفريقيا، إن بلاده لا تنظر إلى أفريقيا على أنها قارة بكر، ولا تسعى إلى استغلال مواردها "بل تعتبر نفسها صديقة للقارة السمراء يوم الضيق، وأكد حرص بلاده على بناء تعاون طويل الأمد مع أفريقيا على أساس المساواة، والربح والاحترام المتبادلين(٢).

وفي يناير ٢٠١٨ كانت زيارة الرئيس التركي للسودان، ويعتبر الوجود التركي في جزيرة سواكن السودانية مما يعني من وجهة نظر البعض إقامة توازن استراتيجي في البحر الأحمر مع إسرائيل، وأمن البحر الأحمر يعني أمن مصر والسودان واليمن والسعودية والأردن والصومال وجيبوتي. إلا أن تلك الزيارة كانت سببا من أسباب توتر العلاقات المصرية السودانية.

---

(١) مظفر مؤيد العاني، تركيا والقارة الأفريقية .. علاقات متنامية، ٣ أبريل ٢٠١٦،
https://www.turkey-post.net/p-122206/

(٢) مصطفى صلاح، الدور التركي في أفريقيا.. اقتصاد يحرك السياسة، مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية، ١١ نوفمبر ٢٠١٧،
https://elbadil-pss.org/2017/11/11/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D9%8A%D8%AD%D8%B1%D9%83-%D8%A7%D9%84/

المبحث الثالث

وضع نموذج مستقبلي للعلاقة بين الدول العربية والأفريقية في ظل التنافس الدولي

لوضع نموذج للعلاقات المستقبلية يجب أن نرصد الواقع الحالي من حيث الإمكانيات والتحديات، بالإضافة لرصد فرص تعظيم الإمكانيات ومواجهة التحديات مستقبلا.

إمكانيات الدول العربية والإفريقية:

١- علاقات تاريخية وتجارية مشتركة.

٢- موارد لدى كل من الطرفين.

التحديات(١):

١- قضية المياه

٢- التداخل العرقي والاثني.

٣- مشكلات الحدود.

٤- مشكلة اللاجئين والنازحين.

٥- حركات التمرد والانفصال.

٦- الصورة السلبية لكل طرف لدى الآخر.

ونلاحظ أن العامل الخارجي يؤدي دوراً كبيراً في زيادة الخلافات، لذا يجب إيجاد حلول جذرية لتلك التحديات

أولاً: الإمكانيات:

١) أهمية القارة الأفريقية بالنسبة للقوى الدولية:

برز الاهتمام الدولي بقارة أفريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة، ويرجع هذا الاهتمام نتيجة لما تحتويه أراضيها من مواد خام وموارد طبيعية لم تستغل بعد، فهي تعد ثاني أكبر قارة في العالم من حيث الحجم بعد قارة آسيا، ومساحتها تقدر بحوالي ٣٠ مليون كم٢، وهى تشكّل ٢٠٪ من مساحة اليابسة في الكرة الأرضية، ويعيش في أفريقيا نحو ١٥٪ من سكّان الكرة الأرضية أي ما يعادل ٨٠٠ مليون نسمة، وتضم ٥٣ بلداً مستقلاً، بعد انفصال جنوب السودان.

وتتميز بأنها هضبة شاسعة، تقطعها القليل من السلاسل الجبلية. ويحيط ببعض جهاتها سهل ساحلي ضيق. وفي القارة أطول نهر في العالم، هو نهر النيل، الذي يجرى من هضبة الحبشة مروراً بالسودان، إلى مصر ليصب شمالاً في البحر الأبيض المتوسط.

---

(١) نورا أسامة عبد القادر، مرجع سابق.

وتتمتع القارة الأفريقية بثروات طبيعية ضخمة أغلبها غير مستكشف حتى الآن، ففيها تكوينات ضخمة من النحاس والألماس تبلغ ٤٠٪ ومن البلاتين ٨٠ ٪ المنتج في العالم ونسبة ٢٥٪ من الذهب العالمي و ٢٧٪ من الكوبالت، كما تمتلك القارة ثروة غابية قيمة. هذا بالإضافة إلى إمكانية استعمال عدد من الأنهار الأفريقية لإنتاج الطاقة الكهرومائية.

كما تنتج إفريقيا معظم الإنتاج العالمي من الكاكاو والبقوليات. وتمتلك ثروة حيوانية هائلة، وأراضي زراعية شاسعة، وقدرات هائلة على تلبية احتياجات المنطقة بأسرها من القمح والخضراوات والزيتون والحمضيات ومختلف أنواع الفواكه، والاحتياجات الأساسية الأخرى من الغذاء.

كما تمتلك القارّة الأفريقية مخزون استراتيجي ضخم من الموارد الطبيعية والمواد الأوليّة، مما جعلها تدخل في إطار التنافس الدولي الكبير الذى يستهدف هذه الموارد إثر ازدياد الطلب العالمي عليها ونقصان الاحتياطيات العالمية من هذه الموارد في أماكن ومناطق أخرى من العالم. فيوجد في قارة إفريقيا وحدها حوالي ١٢٪ من احتياطي النفط العالمي، كما تبلغ احتياطيات الغاز الطبيعي في القارة الإفريقية بما يقدر بحوالي ١٠٪ من إجمالي الاحتياطي العالمي، ومن مميزات النفط والغاز الطبيعي الأفريقي سهولة استخراجه وتسويقه نتيجة لموقع قارة إفريقيا الاستراتيجي بين قارات العالم، وتركّز كميات كبيرة من النفط على السواحل والمياه الإقليمية لدول القارة.

وتشير العديد من الإحصائيات أنّ نسبة الاحتياطيات من البترول والغاز الطبيعي في القارة الإفريقية آخذة في النمو في ظل الاستكشافات والممسوحات التي أجريت أخيرا على العديد من دول القارة. أما بالنسبة لموارد المياه العذبة فتشير أغلب الإحصائيات والتقديرات إلى أن قارة أفريقيا تمتلك ما يقدر بحوالي أربعة آلاف كم٣ من مصادر المياه العذبة المتجدّدة سنوياً، أي ما يعادل حوالي ١٠٪ من مصادر المياه العذبة المتجددة في كل العالم(١).

٢) أهمية موقع الدول العربية والأفريقية للقوى الدولية:

بمقارنة موقع القارة الأفريقية والمنطقة العربية نلاحظ إن السعودية تقع على الطرف الغربي لقارة آسيا. وعلى هذا الأساس، فإن المملكة من بين الدول الأكثر جواراً للقارة الإفريقية. فهي تشاطئ القارة في البحر الأحمر من جهته الشرقية، بينما تشاطئ إفريقيا هذا البحر من جهته الغربية. ولهذا البحر أهمية قصوى في مجرى الملاحة العالمية، حيث يربط بحر العرب، بالبحر الأبيض المتوسط، ويكون بذلك نقطة وسط بين القارات القديمة الثلاث: آسيا وإفريقيا وأوروبا.

---

(١) عاصم فتح الرحمن أحمد الحاج، التنافس الدولي على موارد القارة الإفريقية، ٠٣ - ٠٧ – ٢٠١٠، https://www.sudaress.com/sudanile/16577

ومنذ اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح، باتت إفريقيا عنصراً استراتيجياً في الربط بحرياً بين عالم الشرق والغرب. وتضاعفت هذه الأهمية بعد شق قناة السويس، التي قصرت الطرق بين القارات البحرية الثلاث. كما تكمن أهميتها الاستراتيجية في مشاطأة القارة لمضيقين حيويين هما: مضيق باب المندب الذي تقع ضفته الشرقية في قارة آسيا، وضفته الغربية في إفريقيا، ومضيق جبل طارق، الذي تقع ضفته الشمالية في إسبانيا، وضفته الجنوبية في المغرب العربي في أفريقيا. والممران معبران دوليان مهمان لقوافل النفط العملاقة، وللأساطيل التجارية البحرية، وأيضا للأساطيل العسكرية. وإذا ما أضفنا لهما قناة السويس، بدت بجلاء الأهمية الاستراتيجية القصوى للقارة الإفريقية(١).

ثانياً: تحديات العلاقات العربية الإفريقية:

للعلاقات العربية الأفريقية امتدادات تاريخية عميقة، منذ فجر التاريخ وما قبل ظهور الإسلام، وبعد ظهوره حتى العصر الحديث، فقد أقام الإسلام روابط دينية وثقافية بين العرب ومعظم دول الجوار الإفريقي(٢). إلا أن الموروث الاستعماري قام بالتفرقة بين العربي والإفريقي؛ فقد استخدم الاستعمار سياسة "فرق تسد" بين العرب والأفارقة، فصورة العربي لدى الإفريقي هي صورة سلبية؛ وقد خلّف الاستعمار البريطاني حاجزاً مصطنعاً بين العربي والإفريقي في السودان، كما قام الاستعمار الفرنسي في موريتانيا بمحاباة الأقلية الزنجية على حساب الأغلبية العربية؛ إذ فتحت لهم أبواب التعليم في المدارس الفرنسية التي كانت تؤهلهم لتسلم المناصب الإدارية والترقي في الخدمات العامة، وهو ما جعلهم يتغلغلون في كثير من مناصب المستعمرة الموريتانية، ومن ثم في الدولة الموريتانية بعد الاستقلال، حتى أن نسبتهم كانت في الوظائف السياسية والاقتصادية أعلى من نسبتهم العددية بالنسبة لسكان موريتانيا، كما عملت الإدارة الفرنسية على نشر اللغة والثقافة الفرنسية بين الزنوج، وفي الوقت نفسه اجتهدت في إضعاف التعليم باللغة العربية بهدف استيعاب الزنوج الموريتانيين وإبعادهم عن الثقافة العربية والتأثيرات الإسلامية المنتشرة بين القبائل العربية، وقد أدت هذه السياسات بالفعل إلى تعميق الفروق والخلافات العرقية بين العرب والزنوج. كما قامت الإدارة الاستعمارية الفرنسية بتشجيع "فكرة الزنوجية"، ومساندة المفكرين الذين آمنوا بها مثل الرئيس السنغالي الأسبق "ليو بولد سنغور"، وخطورة "فكرة الزنوجية" أنها تفرز سياسات

---

(١) د. يوسف مكي، العلاقات العربية – الإفريقية، تاريخ النشر: ٢٤/ ١٠/ ٢٠١٧،
http://www.alkhaleej.ae/studiesandopinions/page/17E36814-2F0A-4E41-8400-C1A76CF500CD

(٢) د. عبدالله درامي، نشأة وتطور العلاقات العربية الأفريقية ونموذج العلاقات بين السنغال والمملكة العربية السعودية، المكتبة المكية، السعودية، ٢٠٠٠، ص. ٢٥.

عنصرية سلبية تتركز في وحدة الزنوج دون العرقيات الإفريقية الأخرى، وبخاصة عرب الشمال الإفريقي.

إلا أن القتال المشترك ضد الاستعمار ومحاولات نشأة الدول المستقلة قد دعم هذه العلاقات في العصر الحديث مرة أخرى، والانضمام إلى دول عدم الانحياز، بالإضافة إلى الاهتمام بقضايا التنمية الاقتصادية– الاجتماعية(١).

وقد حقق التعاون العربي الأفريقي انطلاقات قوية سواء منذ بداية ستينيات القرن الماضي أو في أعقاب تدشينه مؤسسياً في مؤتمر القمة العربي الأفريقي الأول عام ١٩٧٧م وحتى أواخر السبعينيات. إلا أن ذلك التعاون ما لبث أن شهد تراجعات ملحوظة في ظل التصدعات العديدة التي خلفتها الظروف السياسية المعقدة التي مرت بها المنطقة العربية بصفة خاصة.

ومع بداية التسعينيات في ظل التحولات الحاسمة التي أصابت هيكل النظام الدولي، ومع تزايد دور سياسة المعونات والقروض والمنح كأداة مؤثرة في صياغة طبيعة علاقات الدول النامية بالدول الكبرى ومؤسسات التمويل والإقراض الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، بدأت الاصوات تتعالى في الإطار الإفريقي متسائلةً عن جدوى الحديث عن تعزيز التعاون العربي الافريقي في ظل الحسابات النسبية لحجم المساعدات المقدمة من الجانب العربي مقارنة بتلك المقدمة من المجتمع الدولي بدوله ومؤسساته المختلفة، وكذا الأعباء السياسية التي تفرضها طبيعة الالتزامات الجيوستراتيجية المفترضة على الجانب الأفريقي إزاء القضايا العربية المصيرية كقضية فلسطين والتدخل الدولي في العراق والصومال وقضية مياه النيل، بالإضافة إلى مدى منافسة ذلك التعاون في الأساس لطبيعة العلاقات الانمائية المؤثرة التي أصبحت تربط البلدان الأفريقية بالدول الكبرى (الولايات المتحدة الامريكية – الصين – فرنسا – بريطانيا)، وما أصبح يبدو شبه غيابٍ لأي رؤية استراتيجية لدى الجانبين لتخطيط علاقاتهما وفقاً للأسس الاستراتيجية والأيديولوجية التي تتفق وضرورات الأمن والمصالح الوطنية المشتركة(٢).

وبالرغم أنه في ١٠أكتوبر٢٠١٠م عقدت القمة الأفريقية العربية الثانية في سرت بالجماهيرية العظمى والتي تضمنت خطة تنفيذ استراتيجية الشراكة الأفريقية – العربية، في المجالات ذات الأولوية في اهتمامات المنطقتين العربية والأفريقية، وهى التعاون السياسي والأمني، والتعاون الاقتصادي، والمالي، والتبادل التجاري، والاستثمار، والطاقة، والموارد المائية، والبنية الأساسية،

---

(١) نورا أسامة عبد القادر، العلاقات العربية – الإفريقية.. عوامل الصراع ومستقبل التعاون، ٢٠١٧-٠٣-١٢، http://www.qiraatafrican.com

(٢) د. سامي محمد السياغي، مرجع سابق، ص. ٧.

والموارد البشرية، والتعاون في مجال الزراعة، والأمن الغذائي، والتعاون في المجالين الاجتماعي والثقافي(١).

وتضمنت استراتيجية الشراكة بين الجانبين العربي والأفريقي التي اعتمدتها القمة تعميقا للتعاون السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي بين الجانبين أحد عشر بنداً، هما:

أولا : اعتماد استراتيجية الشراكة الأفريقية والعربية وخطة العمل(٢٠١١-٢٠١٦) .

ثانيا: هذه الاستراتيجية هي الوسيلة الوحيدة لإحياء ودفع التعاون الأفريقي العربي في خضم التحديات الدولية والإقليمية الراهنة.

ثالثا: هذه الاستراتيجية تعتمد إطارا مرشدا لمسار ومضمون العمل المشترك في مختلف المجالات.

رابعا: العزم على تنفيذ تلك الاستراتيجية لمساعدة البلدان الأقل نموا للإسراع بوتيرة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ .

خامسا: يتم تكليف الوزراء المختصين لبلورة خطط تنفيذية، واختيار أولويات قصوى للخروج بنتائج ملموسة وسريعة حتى تجعل الشراكة العربية الأفريقية خيارا جاذبا ومرغوبا لشعوبنا.

سادسا: يحث الجهات الفاعلة في دول المنطقتين بما في ذلك الجهات الرسمية كالحكومات والوزارات بها، وغير الرسمية من منظمات مجتمع مدني، والمنظمات الإقليمية لأخذ هذه الاستراتيجية في الحسبان أثناء صياغة برامجها وأنشطتها وبذل الجهود الفردية والجماعية لتنفيذ تلك الأهداف.

سابعا: العزم على تعبئة الموارد البشرية والمالية اللازمة لتنفيذ تلك الاستراتيجية بما في ذلك المصادر المالية القائمة والجديدة واستغلال إمكانات القطاع الخاص الضخمة.

ثامنا: دعوة المجتمع الدولي، ومجموعة الثماني خاصة للوفاء بتعهداتها لإصلاح النظام المالي والنقدي العالمي وتحسين شروط التجارة الدولية، وتخفيف عبء المديونية وزيادة المساعدات التنموية لصالح الدول النامية والأقل نمواً لتحقيق التنمية المستدامة لشعوبها.

---

(١) استراتيجية الشراكة الأفريقية العربية، القمة الأفريقية العربية الثانية، سرت – الجماهيرية العظمى – ٢٠١٠/١٠/١٠، خطة عمل الشراكة الأفريقية العربية ٢٠١١ – ٢٠١٦.

JUX Mega Menu - модуль joomla Видео

وانظر أيضاً: موسوعة التكامل الاقتصادي العربي الأفريقي، ١٥كانون١/ديسمبر ٢٠١٤،

https://www.enaraf.org/page/12

تاسعا: الالتزام بتفعيل آليات المتابعة والتنفيذ وتعديل مساراتها إذا اقتضى الأمر والعمل على تذليل الصعوبات التي تعترضها.

عاشرا: الموافقة على مشاركة وفدي مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمانة العامة للجامعة في كافة الجلسات التي تعقدها المنظمتان، وتوفير الإمكانيات اللازمة للمفوضية وللأمانة العامة لتعزيز كوادرهما في الإدارات المعنية بالتعاون العربي الأفريقي لتمكينهما من لعب الدور المركزي في تنفيذ الاستراتيجية.

حادي عشر: مطالبة رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام للجامعة العربية تقديم تقرير مشترك للدورة القادمة للقمة الأفريقية العربية في ٢٠١٣م، ويشمل استعراض مسيرة التعاون الأفريقي العربي والتقدم المحرز في تنفيذ الإعلان والاستراتيجية، وخطة العمل، وأداء آليات التنفيذ، والمتابعة، وتوصيات بشأن ما ينبغي القيام به مستقبلا.

إلا أن نشوب الثورات العربية مثلت بداية للتغيير في المنطقة العربية، كما هيأت فرصاً لتدخل القوى الدولية في المنطقة العربية والأفريقية للتدخل ووقف تنفيذ تلك الاستراتيجية، فعلى سبيل المثال كان قرار تدخل حلف الناتو في ليبيا بمباركة جامعة الدول العربية في ١٧مارس ٢٠١١، والقضاء على نظام القذافي.

كما أصبحت سوريا ساحة مفتوحة لتدخل كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا بعد اندلاع الثورة السورية. وكذلك تدخل الولايات المتحدة وقوات التحالف العربي في اليمن. كما توترت العلاقة بين مصر وإثيوبيا والسودان بسبب أزمة مياه النيل وتدخل إسرائيل والولايات المتحدة.

في الوقت التي شُغِلَت به المنطقة العربية بأزماتها سواء الفعلية أو المختلقة، كانت الدول المتنافسة تدعم من علاقاتها مع الدول الأفريقية سواء بعقد اتفاقيات شراكة، أو بإقامة قواعد عسكرية، أو مزيد من التبادل التجاري بين تلك الدول المتنافسة والدول الأفريقية، وذلك على حساب علاقات الدول العربية بالأفريقية، فقد استغلت إيران على سبيل المثال انشغال المملكة العربية السعودية بقضايا إقليمية مثل اليمن وسوريا، وحاولت توسيع نفوذها في الدول الأفريقية إذ سعت لنشر أفكارها الخمينية من خلال وسائط متعددة مثل المنح الدراسية والتزويد بالكتيبات، وتكثيف نشاطها الثقافي من خلال مراكزها الثقافية بهدف كسب حلقات نفوذ في مواقع مختلفة من القارة الأفريقية.

إلا أن إدراك السعودية لذلك جعلها تقوم بعمل تحولات استراتيجية في سياستها الخارجية تجاه منطقة شرق أفريقيا والقرن الأفريقي عقب صعود الملك سلمان إلى السلطة، حيث أدركت السعودية أهمية المنطقة الجيواستراتيجية لاعتبارات عدة، خاصة في ظل قيادتها للتحالف ضد جماعة الحوثي

على الجانب الآخر من البحر الأحمر، ومن ثَم سعت لإيجاد موطئ قدم جديد لها في المنطقة، لملء الفراغ الذي خلفه التراجع العربي عن هذه المنطقة بالغة الأهمية للأمن القومي العربي.

ونجحت السعودية في التأثير على التواجد الإيراني في المنطقة من خلال ترسيخ وجودها بمشروعات استثمارية ومساعدات اقتصادية وزيارات متبادلة؛ الأمر الذي دفع بعض دول المنطقة مثل السودان إلى المشاركة في عاصفة الحزم ضد الحوثيين في اليمن، وتقديم التسهيلات اللوجستية والعسكرية، بالإضافة إلى قرارها بإغلاق المراكز الثقافية الإيرانية في السودان، وقطع علاقاتها الدبلوماسية بإيران إلى جانب جيبوتي والصومال، بعد الاعتداء على السفارة السعودية في طهران.

وتشير بعض الإحصائيات إلى أن صادرات أفريقيا نحو العالم العربي بلغت ٦,٥ ٪ من إجمالي صادراتها، كما بلغت صادرات العالم العربي إلى أفريقيا نحو ٣,٥٪(١). ونلاحظ أن تلك النسب ضئيلة جداً.

ويلاحظ كثرة القمم واللقاءات واللجان التي يتم الاتفاق على عقدها بين الدول الأفريقية والعربية إلا أن الدول العربية والأفريقية تحتاج إلى الإرادة، والاستمرارية؛ حيث توجد عدم قدرة للجانبين العربي والأفريقي على المحافظة على انتظام اجتماعات وأعمال لجان التعاون الفنية المتخصصة بعيداً عن التجاذبات والصراعات السياسية وبصفة خاصة اللجنة الدائمة للتعاون الأفريقي العربي التي تشكل محور التعاون بين الطرفين، وذلك على عكس ما هو حاصل في كثير من أُطر التعاون الدولية القائمة بين العديد من الفرقاء السياسيين في العالم؛ إذ غالباً ما يحرص أولئك على إبقاء الباب موارباً أمام أي إمكانية للتواصل واللقاء بغية التمهيد لإيجاد حلول لحالات التجاذب والصراع السياسي فيما بينهم.

كما يجب تفعيل التعاون العربي مع الاتحاد الافريقي بخصوص نزاعات الحدود في افريقيا، والتوصل لتفاهمات ومواقف متناسقة معه بخصوص القضايا السياسية والأمنية الرئيسية التي تهم الطرفين مثل قضايا: مكافحة التطرف والإرهاب، ومكافحة الفساد، وحقوق الانسان، ومشاكل النازحين، واللجوء الإقليمي، واتفاقية الاتحاد للتعاون العابر للحدود المعروفة باتفاقية "نيامي".

وكذلك التعاون العربي مع الاتحاد الأفريقي في إقامة "مركز الاتحاد الافريقي لإعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاعات"(٢).

□

(١) جريدة الشرق الأوسط، الأحد – ٤ ذو الحجة ١٤٣٨ هـ – ٢٧ أغسطس ٢٠١٧ م، رقم العدد ١٤١٥٢.

(٢) د. سامي محمد السياغي، مرجع سابق، ص. ٨.

الخاتمة:

التنافس الدولي هو وضع وحالة تجمع بين طرفين دوليين أو أكثر يقرران خوض التنافس، وفق حسابات عقلانية، مركزين جهودهم وإمكانياتهم نحو تحقيق فوائد ومصالح توفرها بيئة معينة في النظام الدولي، دون اللجوء لاستخدام القوة العسكرية والعنف لتحصيل هذه الفوائد والوصول لهذه الأهداف. ويرتبط التنافس الدولي بهيكل النظام الدولي ارتباطاً وثيقاً، حيث تسعي الدول من خلال علاقاتها الخارجية وتنافسها لتحقيق أهدافاً أمنية واقتصادية، وتحقيق مصلحتها القومية.

ونظراً لأهمية كلا من المنطقة العربية والقارة الأفريقية سواء جغرافيا أو اقتصادياً أو سياسياً فقد سعت كل القوى الدولية والإقليمية لوضع استراتيجيات تمكنها من البقاء والمنافسة في المنطقتين، واتبعت القوى الدولية كالولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا، والصين، والاتحاد الأوروبي وكذلك القوى الإقليمية كإيران وتركيا وإسرائيل عدة سياسات تمكنها من السيطرة على المنطقتين، وتمثلت تلك السياسات في سياسة فرق تسد، وسياسة شد الأطراف، وسياسة الإدارة بالأزمات.

وتعددت أدوات القوى المتنافسة ما بين أدوات عسكرية تتمثل في إقامة قواعد عسكرية، وعمل تدريبات، أو مناورات مشتركة، وتبادل خبرات وخبراء عسكريين، وبيع أسلحة، تدخل عسكري مباشر، وأدوات اقتصادية تتمثل في تبادل تجاري، ومنح وقروض ومساعدات، وأدوات سياسية تتمثل في تغيير نظم الحكم بنظم موالية، وتدعيم أطراف معادية للعرب، وخلق أزمات للدول العربية، وأدوات إعلامية تتمثل في تشوية صورة العربي والأفريقي كل لدى الآخر.

ونلاحظ أن تنفيذ تلك السياسات يصب جميعها في مصلحة الدول الكبرى والمتنافسة، إلا أن الدول العربية والأفريقية تجني القليل من العوائد، فالقروض والمساعدات والمنح تذهب مرة أخرى ثمناً لأسلحة تشتريها من تلك القوى الكبرى، أو أجور لخبراء ومستشارين لتلك الدول الكبرى لي الدول العربية أو الأفريقية، بالإضافة إلى الأزمات العديدة التي يتم خلقها أو استغلالها لوقف عملية التنمية أو الوحدة لدى الدول العربية والأفريقية، بل يصل الأمر للإضرار بالأمن القومي لبعض الدول مثلما نتج عن استراتيجية إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية في قارة أفريقيا فيما يتعلق بأزمة مياه النيل.

والدول العربية والأفريقية بالرغم مما بينهما من تاريخ مشترك، وبلدان مشتركة عربيا وأفريقيا، وموقع جيو استراتيجي، وإمكانيات وموارد عديدة، إلا أنها تواجه العديد من الأزمات والقضايا التي تمثل تحديات في علاقاتهم وتحتاج تلك التحديات إلى وضع استراتيجية لمواجهة تلك التحديات.

وتلك الاستراتيجية يجب أن تقوم على عنصري الإدراك والاستمرارية، فلابد لكل من الدول العربية والأفريقية أن تدرك وتؤمن بضرورة العمل المشترك معاً، وأن يدركوا الخطر عليهما من

تنافس القوى الدولية، وأن يضعوا آلية للتواصل المستمر، وبناء مؤسسات مشتركة لتنسيق العمل حتى في أوقات الأزمات، وتغيير الصورة الإعلامية لكل طرف لدى الآخر، كما تحتاج الدول العربية والأفريقية إلى زيادة التبادل التجاري وأن تكون هناك أولوية ومعاملات تفصيلية بين الدول العربية والأفريقية.

كما يجب تفعيل التعاون العربي مع الاتحاد الافريقي بخصوص نزاعات الحدود في افريقيا، والتوصل لتفاهمات ومواقف متناسقة معه بخصوص القضايا السياسية والأمنية الرئيسية التي تهم الطرفين مثل قضايا: مكافحة التطرف والإرهاب، ومكافحة الفساد، وحقوق الانسان، ومشاكل النازحين، واللجوء الإقليمي.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

(أ) الكتب:

١. د. السيد أمين شلبي، الجدل حول مستقبل القوة الأمريكية في الفكر الاستراتيجي الأمريكي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٤.

٢. د. جمال على زهران، مصر تقول لا وتتجه شرقاً: تحولات السياسة الخارجية المصرية بعد ثورتي ٢٥ يناير، ٣٠ يونيو، مركز الاستقلال للدراسات الاستراتيجية والاستشارات، القاهرة، ٢٠١٧.

٣. د. زبيدة محمد عطا، الأطماع الإسرائيلية في أفريقيا والنيل، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، ٢٠١٦.

٤. سهرة قاسم محمد حسين، الصعود الصيني وتأثيره على الهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة،٢٠١٣.

٥. د. سمر إبراهيم محمد، السياسة الإسرائيلية تجاه أفريقيا: حالة القرن الأفريقي، الجزيرة للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٩.

٦. شريف دلاور، السطو على العالم: التنمية والديمقراطية في قبضة اليمين المتطرف، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٢.

٧. عبدالله درامي، نشأة وتطور العلاقات العربية الأفريقية ونموذج العلاقات بين السنغال والمملكة العربية السعودية، المكتبة المكية، السعودية، ٢٠٠٠.

٨. ممدوح محمود مصطفي منصور، سياسات التحالف الدولي، دراسة في أصول نظرية التحالف ودور الأحلاف في توازن القوى واستقرار الانساق الدولية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٧.

(ب) البحوث والدراسات:

١- أمين هويدى، "إدارة الأزمات في ظل النظام العالمي المراوغ"، السياسة الدولية، القاهرة، عدد١١٣، أبريل١٩٩٣، ص١٧٧ -١٨٠.

٢- تميم هاني خلاف، العلاقات الأفرو- إسرائيلية بين الأهداف والمصالح، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، عدد ١٤٤، أبريل ٢٠٠١، ص. ص. ١٩٩- ٢٠٤.

٣- د. حمدي عبد الرحمن، السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا من العزلة إلى الشراكة، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، عدد ١٤٤، أبريل ٢٠٠١، ص. ص. ١٩٢- ١٩٨.

٤- د. سامي صبري عبد القوي سيد، العلاقات الإثيوبية- الإسرائيلية وانعكاساتها على الأمن القومي العربي ١٩٦١- ١٩٩٣م، الاستقلال، مركز الاستقلال للدراسات الاستراتيجية والاستشارات، العدد السادس، يناير ٢٠١٧، القاهرة، ص. ص. ١٣٤- ١٣٨.

٥- د. سامي محمد السياغي، التعاون الاقتصادي والتجاري بين أفريقيا والعالم العربي "بين تحديات الواقع وفرص بناء المستقبل"، ورقة عمل مقدمة لاجتماع غرف التجارة والصناعة في أفريقيا والعالم العربي، الرباط - المملكة المغربية، ٢٠١٢.

٦- د. شريفة فاضل محمد بلاط، أنماط العلاقة بين الدول الكبرى والدول الصغرى مع التطبيق على نموذج أزمة لوكيربى، رسالة ماجستير، مكتبة كلية التجارة جامعة بورسعيد، ٢٠٠٣.

٧- صوفي هارمان، ووليام براون، المكانة المتغيرة للقارة الأفريقية في العلاقات الدولية، ترجمة: على الحداد، في: دورية آفاق أفريقية، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، المجلد ١٢، العدد ٤١، ديسمبر ٢٠١٤، ص.ص١٣١-١٣٦.

٨- د. عبد الخالق عبد الله، النظام العالمي الجديد .. الحقائق والأوهام، السياسة الدولية، القاهرة، عدد ١٢٤، أبريل ١٩٩٦، ص ٣٦- ٥٩.

٩- محمود عراقي، الوجود الصيني في أفريقيا: رؤية تحليلية للعلاقات الصينية- الأفريقية، في: آفاق أفريقية، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، المجلد ١٢، العدد ٤١، ديسمبر ٢٠١٤ ، ص. ص. ١٣٧- ١٤٤.

(ج) مواقع الكترونية عربية:

1)https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%d8%aa%d9%86%d8%a7%d9%81%d8%b3 /

٢)أحمد عسكر، السعودية وإيران وتركيا: صراع النفوذ في شرق أفريقيا، ٤/ ٥/ ٢٠١٧،

https://www.ida2at.com/saudi-arabia-iran-and-turkey-influence-in-east-africa/+&cd=6&hl=ar&ct=clnk&gl=eg

٣)الحسن الحسناوي، التنافس الدولي في أفريقيا.. الأهداف والوسائل ، ٠١ مايو ٢٠١١،
http://estqlal.com/article.php?id=31728

٤)أمنية محسن عمر أحمد الزيات، السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا "١٩٩١-٢٠١٥"، المركز الديمقراطي العربي، ١٩ أغسطس ٢٠١٦،
http://democraticac.de/?p=35916

٥)حسني عماد حسني العوضي، روسيا وإعادة اكتشاف أفريقيا من جديد: سيناريوهات "التعاون والمصالح والمخاطر"، المركز الديمقراطي العربي،٣ فبراير ٢٠١٧،
http://democraticac.de/?p=43279

٦)حمدي محمد نذير، ظاهرة التنافس الدولي في العلاقات الدولية، المركز الديمقراطي العربي،
http://democraticac.de/?p=1775

٧)عاصم فتح الرحمن أحمد الحاج، التنافس الدولي على موارد القارة الإفريقية، ٠٣ - ٠٧ – ٢٠١٠،
https://www.sudaress.com/sudanile/16577

٨)ـــ، السياسة الأمريكية الجديدة تجاه أفريقيا: "الفرص والتحديات"، بوابة إفريقيا الإخبارية، ١٨يونيو ٢٠١٤
http://afrigatenews.net/node/1569

٩)مصطفى صلاح، الدور التركي في أفريقيا.. اقتصاد يحرك السياسة، مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية، ١١ نوفمبر ٢٠١٧،
https://elbadil-pss.org/2017/11/11/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D9%8A%D8%AD%D8%B1%D9%83-%D8%A7%D9%84/

١٠) مظفر مؤيد العاني، تركيا والقارة الأفريقية.. علاقات متنامية، ٣ أبريل ٢٠١٦،
https://www.turkey-post.net/p-122206 /

١١) نجم الدين محمد عبدالله جابر، الوجود الإسرائيلي في إفريقيا دوافعه وأدواته (دراسة)،الصحراوي، ١٨ يونيو ٢٠١٧،

http://www.saharawi.net/?p=22063

١٢) نورا أسامة عبد القادر، العلاقات العربية – الإفريقية.. عوامل الصراع ومستقبل التعاون، ١٢-٠٣-٢٠١٧،

http://www.qiraatafrican.com

١٣) د. يوسف مكي، العلاقات العربية – الإفريقية، تاريخ النشر: ٢٠١٧/١٠/٢٤،

http://www.alkhaleej.ae/studiesandopinions/page/17E36814-2F0A-4E41-8400-C1A76CF500CD

١٤) هشام الهبيشان، سياسة فرق تسد (نظره تاريخيه)، الحوار المتمدن، العدد: ٤٣٤٣ – ٢٣/١/ ٢٠١٤،

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=397238

١٥) استراتيجية الشراكة الأفريقية العربية، القمة الأفريقية العربية الثانية، سرت – الجماهيرية العظمى – ١٠/١٠/٢٠١٠، خطة عمل الشراكة الأفريقية العربية ٢٠١١ – ٢٠١٦.

JUX Mega Menu - модуль joomla Видео

١٦) موسوعة التكامل الاقتصادي العربي الأفريقي، الاثنين، ١٥ كانون١/ديسمبر ٢٠١٤،

https://www.enaraf.org/page/12

ثانياً: المراجع الأجنبية:

A. Books:

1) Conway W. Henderson, "International Relations: Conflict and cooperation at the turn of the 21st century, The McGraw-Hill companies, Inc., Printed in Singapore, 1998.
2) David Held, "Democracy and the Global Order: From the Modern State to Cosmopolitan Governance", Polity Press, London, 1995.
3) Gabriel A. Almond& G. Bingham Powell, JR., Comparative Politics Today: A World View, Library of Congress, U.S.A., 3ed ed., 1984.

B. Sides of Internet:

1) Alexander Clackson, Conflict and Cooperation in International Relations, Feb 1 2011, 32484 views, http://www.e-

ir.info/2011/02/01/conflict-and-cooperation-in-international-relations /

2) Charles L. Glaser, Rational Theory of International Relations: The Logic of Competition and Cooperation, foreign affairs, November/December 2010 ،
3) https://www.foreignaffairs.com/reviews/capsule-review/2010-11-01/rational-theory-international-relations-logic-competition-and
4) Norrin M. Ripsman, T.V. Paul, Globalization and the National Security State, Foreign affairs, November/December 2010 Issue ،
5) https://www.foreignaffairs.com/reviews/capsule-review/2010-11-01/globalization-and-national-security-state

*****